

أكد أن الكويت تريد أن تنتصر في معارك السلم لأنها تملك رصيдаً أخلاقياً يساعدها على ذلك

الغانم : عقيدتنا السياسية وفق نهج سمو الأمير تقضي بالاستثمار في السلام

■ الحرب ليست لعبة ولا تسلية لقد جربناها ولا نريد لغربنا أن يخوض ذات التجربة المريعة

الإمبر منذ العام 2011 عندما اندلع الصراع في سوريا.. سمو ما أنك بنادي بالحل السياسي ويؤكد على أن خيار الحسم العسكري مكلف ومتعذر.. وأضاف «لقد كان سموه يقول هذا الكلام في الوقت الذي كان البعض ينظر للحسم العسكري سواء مع هذا الطرف أو ذاك وما نحن اليوم في العام 2019 نسجع الكل بنادي بالحل السياسي» وقال «وسألي هنا هل كنا بحاجة إلى ثماني سنوات من الرعب والقتل والتجهيز والإرهاب لتعرف أن الحل هناك هو حل سياسي».

وأختتم الغانم كلمته بتوجيه الشكر الجزيل لمؤسسة الباطين الثقافية وعلى رأسها الأستاذ السيد عبدالعزيز سعود الباطين ولجميع الشركاء الدوليين على المساهمة المميزة والفاعلة لتأجج المنتدى العالمي لثقافة السلام. وكان الغانم قد وصل إلى لاهي أول أمس برفقه الثانيان عبدالوهاب الباطين وعمر الطباطي للمشاركة في أعمال المنتدى الذي شهد مشاركة حكومية كويتية ممثلة بوزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.



...وعلياً كلمته في المنتدى



الغانم لدى وصوله إلى لاهي

- من أجل السلام ولا شيء غيره نقف موقفاً ثابتاً ضد كل جرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني
- المجرم صدام أشعل حرباً وأنشغل بعده ملايين الكويتيين والعراقيين بعرقهم ودمهم من أجل ترسيخ سلامهم
- نحن ندعم الحلول السياسية السلمية القائمة على التحاور في سوريا واليمن وليبيا والسودان وأفغانستان وغيرها
- من أجل السلام استضافت الكويت بتوجيهات من صاحب السمو ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين في سوريا

الحرب وهذا القلق هو الذي يجعلنا في الكويت وعلى رأسنا سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح تعمل بشكل حثيث من أجل تقادي الاحترابات والتزاعات المسلحة.. وأضاف «سمو الأمير طالع علق الجرس خلال السنوات الماضية صحتراً من ويلات الدخول في صراعات ونزاعات مسلحة كان يمكن تفاديها.. نعم يمكن تفاديها لو اعطينا للجهد الدبلوماسي والسياسي فرصة أخرى وأما قليلاً أن الفعل السياسي يغلب الانفعال لو تريننا قليلاً».

والغلاء والناضجين بينما خيار اشعال حرب لا تبقى ولا تدر لا يحتاج أحياناً إلا إلى شخص أحق».

وقال «المجرم صدام حسين يفرده أشعل حرباً وأنشغل بعده ملايين من الكويتيين والعراقيين يعرفهم ودمهم من أجل ترسيخ سلامهم الذي يستحقونه كبشر وهتكر فعل ذات التي لينشغل الإنسان بعده في العمل حثيثاً ليعود من الزمن من أجل ترميم ما هدمه هتكر في لحظة».

وقال الغانم «هذا القلق هو ما يدفعني دائماً إلى التحذير من الأجواء المستتعية التي يكثر فيها دعاية الصراع وقارعو طويل

الشرب والخبر أو اليمن واليسار لأنني رافض لمبدأ مناصفة هذين الخيارين».

وأضاف أن «عرد هذا الرفض هو قناعتي وإيماني بأن السلام هو خيارنا الوحيد للعيش والتعاون الخليجي».

وقال «هذه عقيدتنا السياسية التي دشنها سمو الأمير عبر عقود من الزمن ونحن ماضون بها ونعمل وفق مقتضياتها».

وتطرق الغانم في كلمته إلى مفهوم الحرب والسلام قائلاً «أنا لا أجد الحديث عن السلام بوصفه بديلاً ومقابلاً للحرب ولا أستبشع فكرة وضع السلام والحرب في ثنائية متقابلة كالليل والنهار أو على الدوم إلى ملايين من الحكماء

السياسية السلمية القائمة على التحاور في سوريا واليمن وليبيا والسودان وأفغانستان وغيرها ملماً تدعم الحوار السياسي للفنوح والشفاف لحل الأزمة الدائرة بين الإلقاء في مجلس التعاون الخليجي».

وقال «هذه عقيدتنا السياسية التي دشنها سمو الأمير عبر عقود من الزمن ونحن ماضون بها ونعمل وفق مقتضياتها».

وتطرق الغانم في كلمته إلى مفهوم الحرب والسلام قائلاً «أنا لا أجد الحديث عن السلام بوصفه بديلاً ومقابلاً للحرب ولا أستبشع فكرة وضع السلام والحرب في ثنائية متقابلة كالليل والنهار أو على الدوم إلى ملايين من الحكماء

أجل السلام استضافت الكويت على مدى شهرين المفاوضات السياسية بين الفرقاء في اليمن إضافة إلى رعايتها للمفاوضات لاحقاً في ستوكهولم».

وأضاف «ومن أجل السلام ولا شيء غير استضافت الكويت بتوجيهات من سمو أمير البلاد ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين في سوريا إضافة إلى ترؤسها للمؤتمر الرابع الذي عقد في لندن ومن أجل السلام استضافت الكويت مؤتمراً دولياً واسعاً من أجل إعادة أعمار ما دمره الإرهاب في العراق الذي احتل بدي قبل 29 عاماً».

ومضى الغانم قائلاً «ومن

وأضاف «الحرب ليست لعبة ولا تسلية لقد جربنا في الكويت اثر الآلة العسكرية وقدرتها التخريبية ولا نريد لغربنا أن يخوض ذات التجربة المريرة».

وقال الغانم «من أجل السلام ولا غيره استضافت الكويت بتوجيهات من سمو أمير البلاد ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين في سوريا إضافة إلى ترؤسها للمؤتمر الرابع الذي عقد في لندن ومن أجل السلام استضافت الكويت مؤتمراً دولياً واسعاً من أجل إعادة أعمار ما دمره الإرهاب في العراق الذي احتل بدي قبل 29 عاماً».

ومضى الغانم قائلاً «ومن

بعد إعلان الجهات الرسمية بالدولة تبنيتها لهذه الخدمة الدلال يسأل 3 وزراء عن الأضرار البيئية والصحية لاستخدام «G 5»

للبيئة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالوقاية ومعالجة التلوث البيئي والإضرار بالبيئة ومن صور ذلك التلوث لمداد المشعة والتي قد تسبب أضراراً بصحة الإنسان أو مكونات البيئة عموماً، فما موقف الهيئة العامة للبيئة حيال ما يثار من تنبيهات فنية وطبية بشأن خطورة استخدام شبكات الاتصالات الجديدة (5G) ؟ وهل توجد إجراءات أو خطوات قامت بها الهيئة العامة للبيئة حيال هذا الأمر قبل إعلان الجهات المختصة عن تبني تلك الخدمات وما إجراءاتها حالاً ومستقبلاً تجاه هذا الأمر؟

2- هل يساهم استخدام شبكات الاتصالات وبالأخص خدمات شبكات (5G) بزيادة معدل النشاط الإشعاعي سواء كان ذلك بصورة سميعة أو متقطعة مع موائتي فنياً بمعدل النشاط الإشعاعي من استخدام شبكات الاتصالات في دولة الكويت وتقييم الهيئة العامة للبيئة لها، وما هو متوقع فنياً أن يكون معدل النشاط الإشعاعي في حال استخدام شبكات الخدمات الجديدة (5G)؟

3- هل لدى الهيئة العامة للبيئة دراسات محلية أو أُطلعت على دراسات عالمية أو قرارات لخطافات للاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الآثار المترتبة عليها بشأن استخدام شبكات الاتصالات وبالأخص خدمات (5G)؟ وما موقف الهيئة العامة للبيئة حيال تلك الدراسات المحلية والعالمية؟

4- هل يوجد تنسيق قائم ومسبق بين كل من الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بشأن أدوار وبرامج الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وأثر تلك الأدوار والبرامج على البيئة والسلامة العامة؟ وهل تم التواصل وأخذ رأي الهيئة العامة للبيئة تحديداً بشأن استخدام خدمات شبكات الاتصالات الجديدة (5G)؟



محمد الدلال

3- ما موقف منظمة الصحة العالمية والمنظمات الطبية الدولية المعنية الأخرى تجاه استخدام الدول شبكات الاتصالات ومنها شبكات خدمات (5G) ؟ وهل توجد تحذيرات من منظمات دولية من استخدام تلك الشبكات؟ وما موقف وزارة الصحة حيال ذلك؟

4- هل قامت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بإخذ رأي وزارة الصحة بشأن الآثار الطبية والصحية لاستخدام شبكات خدمة (5G)؟ وهل يوجد رأي مسبق لدى الوزارة تجاه استخدام شبكات الاتصالات وبالأخص خدمات (5G) خاصة؟

5- ما الإجراءات التي ستتخذها حالاً ومستقبلاً وزارة الصحة للتأكد من سلامة استخدام شبكات الاتصالات بصفة عامة وشبكات (5G) بصفة خاصة؟

6- هل يوجد تنسيق قائم ومسبق بين كل من الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بشأن أدوار وبرامج الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وأثر تلك الأدوار والبرامج على البيئة والسلامة العامة؟ وهل تم التواصل وأخذ رأي الهيئة العامة للبيئة تحديداً بشأن استخدام خدمات شبكات الاتصالات الجديدة (5G)؟

الهيئة العامة للبيئة من جانب آخر فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن استخدام شبكات الاتصالات وبالأخص الخدمة الجديدة (5G) مع موائتي برأي كل من وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة في هذا الشأن.

وطالب في سؤاله لوزير الصحة إجابته وموائته بالنالي:

1- ما الموقف الطبي والصحي والفني للوزارة تجاه استخدام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وشبكات الخدمة (5G)؟ وبالأخص في مجال الصحة العامة وسلامة البيئة؟

2- هل توجد دراسات محلية أو دولية تشير إلى أن من شأن استخدام شبكات الاتصالات وبالأخص شبكات خدمة (5G) والتسبب في مرض السرطان أو أمراض أخرى مع موائتي بموقف الوزارة تجاه تلك الدراسات -إن وجدت-.

دراسة محلية أو عالمية.

2- ما موقف الهيئة العامة لتقنية المعلومات حيال ما يثار من لغط كبير في الأونة الأخيرة ناتج عن آراء فنية وطبية تشير إلى خطورة استخدام شبكات الخدمات الاتصال للحيل الخامس (5G) وإن الإشعاعات الصادرة منها قد تسبب مرض السرطان وكذلك الإضرار بالصحة العامة والبيئة؟ وفي حال عدم وجود رأي أو موقف، ما الإجراءات التي ستتخذها الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات حالاً ومستقبلاً حيال ذلك؟

3- ما الدول على مستوى العالم وفقاً لمراقبة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي سبقت دولة الكويت في تبني خدمات الجيل الخامس (5G)؟ وما تقييم تلك الدول لاستخدام الخدمة وبالأخص في مجال الصحة العامة وسلامة البيئة؟

4- هل يوجد تواصل أو تنسيق أو عمل مشترك بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مع وزارة الصحة من جانب وكذلك

وجهه الشاب محمد الدلال أسئلة يرمانية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أسس الصالح، وزير الصحة، باسل الصباح، ووزارة الدولة لشؤون الاقتصادية مريم العفيل عن مواقف وإجراءات وزاراتهم والجهات التابعة لهم من استخدام خدمات الجيل الخامس لشبكات الاتصال (5G).

وقال الدلال في مقدمة أسئلته: أعلنت الجهات الرسمية في الدولة عن تبنيها خدمات الجيل الخامس لشبكات الاتصال (5G)، واعتبرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أن ذلك يعد مواجة للتطور القائم في مجال الاتصالات والتكنولوجيا وتطوير في البيئة التحتية وقطاع الاتصالات وخدمة أفضل للمستهلك، وفي المقابل برزت آراء علمية ودولية عديدة فنية وتقنية وطبية تشير إلى خطورة الشبكات ومحطات البث في الخدمة الجديدة (5G) وأن من شأن استخدامها التسبب في أمراض كالسرطان وغيره بسبب الإشعاعات الكهرومغناطيسية الناتجة عن تلك الشبكات، ونظراً للمسؤولية التي يضعها قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على الهيئة وبالأخص وفقاً كما ورد في المادة (43) من قانون الهيئة لضمان عدم إضرار شبكات أو خدمات الاتصالات بالصحة والسلامة العامة والبيئة.

وطالب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إجابته وموائته بالنالي:

1- هل قرار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تبني خدمات الشبكات الخاصة (5G) كان بناء على دراسات إحداهما طبية أو متعلقة بالصحة العامة عن ضمان سلامة استخدام الخدمة الجديدة أو تبنيها من قبل الجهات المختصة بها؟ مع تزويدي بنسخ من تلك الدراسات سواء كانت

سأل وزير الداخلية عن تعاقبات الوزارة لإعداد وتحديث وصيانة برنامج «كويت فايندر» الملا يطالب الحجرف بمعالجة القضايا التي تضمنها الاستجواب خلال فترة الصيف

من تخصيص نسبة 44% من أسهم شركة البورصة، ومطلب الملا في سؤاله إجابته وموائته بالنالي:

1- ما هي الخطوات التي تمت من قبل الهيئة بشأن المبلغ المتحصل عليه من تخصيص نسبة 44% من أسهم شركة البورصة؟ وهل تم توريد المبلغ لخزينة الدولة؟ يرجى تزويدي بكافة التفاصيل.

2- يرجى تزويدينا بخطة العمل والجدول الزمني لاستكمال طرح بقية الحصة للاكتتاب العام للمواطنين.

من جهة أخرى وجه النائب د. عبد الملا سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، عن تعاقبات الوزارة لإعداد وتحديث وصيانة برنامج «كويت فايندر».

1- يرجى تزويدينا بتاريخ أول تعاقب لإعداد برنامج «كويت فايندر» وبيان ما إذا كان هناك تعاقبات أخرى تلت ذلك مع تزويدي بنسخة من تلك التعاقبات، وتزويدي بتاريخ بدء العمل في برنامج «كويت فايندر».

2- هل أبرمت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أية تعاقبات أخرى لتحديث البرنامج؟ مع تزويدي بنسخة من تلك التعاقبات وتكلفتها على المال العام، كما يرجى تزويدي بتكلفة الصيانة السنوية مع نسخة من عقد أو عقود الصيانة موضعاً فيها شروط وبندون تلك العقود.

3- يسان تكلفة البرنامج الفعلية مع تزويدي بصورة من العقد المبرم مع الشركة المعدة.



عبد الملا

مقارنته بتحقيق مؤشر «ستاندردبورد» عن ذات الفترة ٢٧٥٪ حتى تكون الصورة كاملة حول ما تم تحقيقه في هذا الشأن.

وأضاف أن الوزير لم يجب عن قضية إدارة بعض الاستثمارات بناء على قرارات سياسية وليست استثمارية أو اقتصادية بحتة.

وتابع أن الوزير ذكر انخفاض حساب العهد بمليار دينار، غير أنه لم يوضح أن ذلك كان ناشئاً عن اعتماد تكلفتي صابر بياض من مجلس الأمة، وبذلك لم يتم معالجته بالشكل الصحيح.

وأكد الملا أن عدم توقيع الحسابات الختامية خلل كبير دعاء لتسجيل رفضه لجميع الميزانيات التي تم مناقشتها أمس لأنها أتت بصورة غير قانونية وليس متفقا عليه من جهاز المراقبين الماليين.

وجه النائب د. عبد الملا سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، عن الخطوات التي اتخذتها هيئة أسواق المال في التعامل مع المبلغ المتحصل

طالب النائب د. عبد الملا وزير المالية د. نايف الحجرف بمعالجة جميع القضايا التي تضمنها الاستجواب الأخير خلال فترة الصيف، مؤكداً أهمية تعاون الوزير في ذلك تطبيقاً لما تطرقت إليه المادة ٥٠ من الدستور.

وقال الملا في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاستجواب نجح قبل أن يبدأ وقبل أن يصعد الوزير منصة الاستجواب.

وبيّن أن أول نجاح للاستجواب هو سحب تقرير مشروع قانون الاستبدال وتعهد الوزير بتعديده.

وأضاف أنه بعد بدء الوزير بالتعاون لأن في ذلك مصلحة الشعب الكويتي والمتفاعلين والموظفين الحري يدفعون بشكل شهري للتأمينات الاجتماعية.

وأكد الملا ثقته بالهيئة المالية التي ستقوم بالتحقيق في محاور الاستجواب بأنها ستقوم بدورها بصورة شاملة ومكتملة.

وقال الملا إن الاستجواب كان فرصة لعرض جسامه الأخلاء أمام أعضاء مجلس الأمة وأسامة سمو رئيس مجلس الوزراء، مشيراً إلى أنه رغم وضوح المصاير إلا أن الوزير لم يرد على ٧٠٪ من القضايا التي طرحت.

وبيّن أن من بين القضايا التي لم يرد عليها الوزير موضوع شعور منصب مدير دائرة الأسهم الأمريكية لدى ستين وإيضاح التعيين على دائرة الأسهم الأوروبية على الرغم من تذكره للوزير.

وأشار إلى أن كلام الوزير بشأن ارتفاع أداء احتياطي الإجمالي ١٥٠٪، يمكن